ترميز التخصص: D.M.F01.S01.01

ترميزات المهن المتاحة لهذا التخصص :

H 1102, J 1103, J 1105, K 1201, K 1401, K 1402, K 1403, K 1404, L 1401, L 1803, O 1201, P 1301, P 1500, P 1601, P 1602

البطاقة التعريفية بالتخصص : قانون إداري

المستوى: ماستر

الميدان: حقوق و علوم السياسية

الشعبة: حقوق

الاختصاص: قانون إداري

1- مكان التكوين

الكلية:كلية الحقوق و العلوم السياسية

القسم:قسم الحقوق

مرجع قرار التأهيل:رقم 002 المؤرخ في 03جانفي2021"

2- المشاركون الآخرون :

الشركاء من المؤسسات الجامعية الأخرى: /

المؤسسات والشركاء الاجتماعيون والاقتصاديون الآخرون: /

الشركاء الدوليون الأجانب: /

3- التنظيم العام للتكوين: مكانة المشروع

الجذع المشترك لشعبة : **الحقوق**

رسم بياني يوضح موقع الماستر الأكاديمي تخصص **" القانون الاداري"** من مسار التكوين

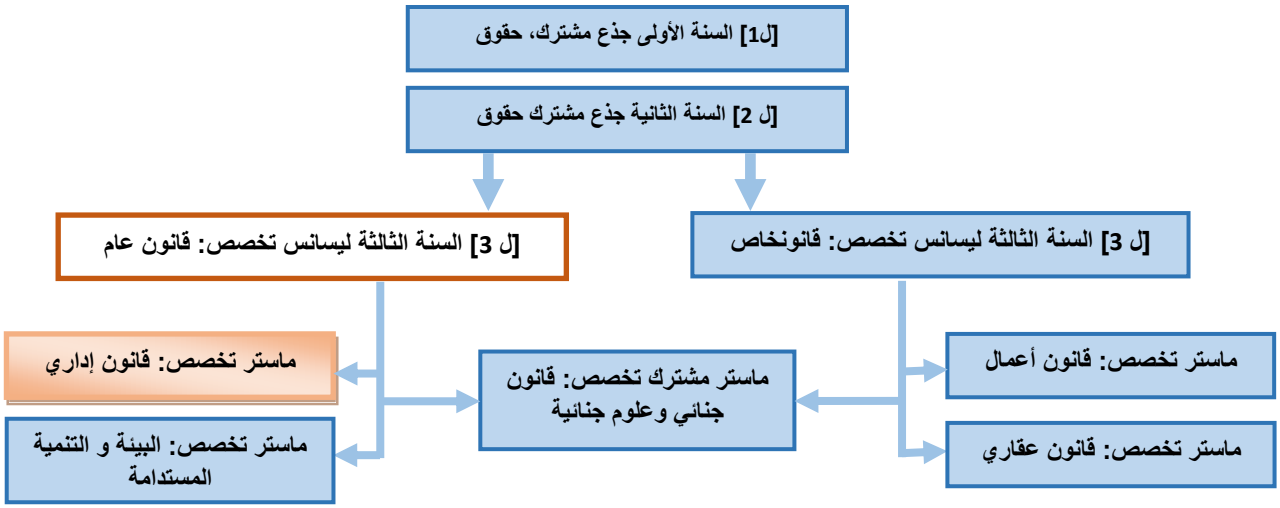

يتضمن مسار التكوين أربع سداسيات، ثلاث سداسيات نظرية، وسداسي رابع وأخير خاص بإعداد مذكرة بحث تتويجا للتخرج

4- مضمون التكوين وسياقاته:

إن مضمون التكوين في الماستر الاكاديمي تخصص **" قانون اداري "** ، تحكمه ثلاثة سياقات تكوينية:

- **السياق التوجيهي للطالب:** ويجمع العوامل التي تؤثر على ميول الطالب (الدافع العلمي، الاستعداد المعرفي)، حيث أن التكوين و المعارف التى يتلقاها الطالب على مستوى مرحلة الليسانس تخصص قانون عام لها الأثر الكبير في توجيه الطالب نحو ميوله المهنية ذات الصلة بالأعمالالإدارية لما لها من اثر في مجالات التسيير الاداري وسبل تسهيل الخدمة العمومية ، وفي مجال القضاء الادارى باعتباره حامي حقوق وحريات المواطنين
- **سياق التدريس:** إذ يشمل العوامل التي تلعب دورًا مباشرًا في العملية البيداغوجية، اذ تحتوي على المواد التعليمية الأساسية والأفقية تنتمي لحقول معرفية مختلفة ، والتي تمنح الطالب إحاطة جيدة بالقانون الإداريوالإدارة العامة منها مقاييس : التنظيم الإدارى ، قانون الوظيفة العامة ، والهيئات الإدارية المستقلة ، والرقابة السياسية ، المنازعات الإدارية، علم الإدارة العامة و التحرير الاداري وغيرها من المقاييس التي تنمي تكوين الطالب الجامعي في مجال القانون الادارى والادارة العامة وفق منهجية علمية متخصصة من طرف فريق التكوين
- **سياق الانتقال والاندماج في بيئة العمل**: حيث أن تخصص القانون داري يتيح للطالب قدرة كبيرة على التكيف مع مختلف الظروف المحيطة بالعمل في بيئة تتسم بتنوع المجالات الإدارية، ويفتح مجالات مستقبلية للطلبة من خلال الالتحاق بمناصب ومهن حرة مثل إطارات في الادارات المحلية والوطنية والهيئات التابعة لها، في المؤسسات الاقتصادية، الشركات التجارية، المحاماة التوثيق التنفيذ والقضاء ..

5- أهداف التكوين:

في ظل التطورات التي شهدها العالم في مجال الإدارة العامة ، سواء من حيث تحديد أهدافها ، أو الدور الذي يتعين ان تؤديه بما يحقق منفعة المواطنين ، يعاني قطاع الإدارة و القضاء الادارى في الجزائر العديد من المشاكل ناجمة عن عدم الالمام العميق بالنصوص المعقدة و المتعددة ، مع قلة التجربة في مجال القانون الإداري ، خصوصا في ظل التحولات الحاصلة على المستوى المركزيأو المحلي ، وكذا الانتقال من نظام الى اخر في المجال القضائي ، فان تكوينا جامعيا عاليا سيتعرض لهذه الاشكاليات في طرح موضوعي لها وإيجاد الحلول المناسبة لها سواء على المستوى المركزي او المحلي وعليه فان أهمالأهداف المتوخاه من هذا التخصص :

- الإطلاع على مختلف التعقيدات الحاصلة في المجال الإداري للدولة.
- الإلمام بالتغيرات الوطنية و التطورات الحاصلة في المجال الإداري.
- التعمق في دراسة مختلف النزاعات الإدارية.
- تكوين دفعة منسجمة من الطلاب على مستوى عال من التخصص ، و متعددة المعارف في القانون الإداري.

6- المهارات المستهدفة من التكوين:

- تسعى الكلية من خلال نظام الماستر تخصص قانون إداري إلى تكوين دفعة منسجمة على صعيد المادة المعرفية من حيث ارتباطهاباحتياجات الإدارة، بما يعود بالفائدة على المؤسسة الجامعية بصورة عامة، و بما يخدم مختلف مؤسسات الدولة الأخرى من أجل تحقيق المصلحة العامة.
- تكوين إطارات إدارية عالية متخصصة متعددة المعارف في ميدان القانون الإداري.
- من خلال هذا النظام يمكن تحقيق أعلى مستويات التنظيم، و كذا فهم عمل الوحدات الإدارية بما يتماشى مع معطيات العصر الحالي الذي يعرف تطورا كبيرا على الصعيدين الداخلي و الخارجي.
- خلق كفاءات متخصصة في العمل الإداري، و كذا في فهم طبيعة المنازعات الإدارية مع قدرتها على إيجاد الحلول الكفيلة بالمحافظة على النظام العام، و تحقيق المصلحة العامة.
- تكوين إطارات يمكنها المساهمة في بناء دولة القانون.

7- الإمكانات المحلية، الجهوية والوطنية لقابلية التوظيف:

- تسعى المؤسسة من خلال فتح هذا التخصص إلى تكوين إطارات و كفاءات تتماشى و احتياجات الإدارة على المستوى الجهوي و الوطني بما يحقق وحدة النظام و الانسجام داخل الدولة.
- خلق كفاءات قادرة على تقديم خدمات للجمهور من خلال الوحدات الإدارية بما يتماشى و متطلبات الإدارة على المستويين الجهويوالوطني.
- خلق وحدات قادرة على التكفل و المساهمة في حل المنازعات الإدارية على المستوى الجهوي و الوطني.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

قرار رقم 002 المؤرّخ في 03 جانفي 2021

يتضمّن تأهيل مؤسّسات التّعليم العالي لضمان التّكوين لنيل شهادات الليسانس و الماستر بعنوان السّنة الجامعية 2017-2018

إنّ وزير التّعليم العالي والبحث العلمي،

- بمقتضى القانون رقم 99-05 المؤرّخ في 18 ذي الحجة عام 1419 الموافق 4 أبريل سنة 1999 والمتضمّن القانون التوجيهي للتعليم العالي، المعدّل والمتمّم،
- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 20–163 المؤرخ في أول ذي القعدة عام 1441 الموافق لـ 23 يونيو سنة 2020 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة، المعدّل و المتمّم،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 01-208 المؤرّخ في 2 جمادى الأولى عام 1422 الموافق 23 يوليو سنة 2001 الذي يحدد صلاحيات الهيئات الجهوية والندوة الوطنية للجامعات وتشكيلها وسيرها،
- وبمقتضى المرسوم التّنفيذي رقم 03-279المؤرّخ في 24 جمادى الثّانية عام1424 الموافق 23 غشت سنة 2003 الّذي يحدّد مهام الجامعة والقواعد الخاصة بتنظيمها وسيرها، المعدل والمتمم،
- وبمقتضى المرسوم التّنفيذي رقم 05-299المؤرّخ في11 رجب عام 1426 الموافق 16 غشت سنة 2005 الّذي يحدّد مهام المركز الجامعي والقواعد الخاصة بتنظيمه وسيره،
- وبمقتضى المرسوم التّنفيذي رقم 08-265 المؤرّخ في 17 شعبان عام 1429 الموافق 19 غشت سنة 2008 والمتضمّن نظام الدّراسات للحصول على شهادة اللّيسانس وشهادة الماستر وشهادة الدّكتوراه،
- وبمقتضى المرسوم التّنفيذي رقم 13-77 المؤرّخ في 18 ربيع الأوّل عام 1434 الموافق 30 يناير سنة 2013 الّذي يحدّد صلاحيات وزير التّعليم العالي والبحث العلمي،
- وبمقتضى القرار رقم 712 المؤرخ في 03 نوفمبر 2011 والمتضمّن كيفيات التقييم والتدرج والتوجيه في طوري الدراسات لنيل شهادتي الليسانس والماستر،
- وبمقتضى القرار رقم 75 المؤرخ في 26 مارس 2012 والمتضمّن إنشاء اللجنة البيداغوجية الوطنية للميدان ويحدّد مهامها وتشكيلتها وتنظيمها وسيرها،
- وبمقتضى القرار رقم 167 المؤرخ في 13 أبريل 2015 والمتضمّن إنشاء اللجنة الوطنية للتأهيل وتشكيلتها وصلاحياتها وسيرها،
- وبمقتضى القرار رقم 835 المؤرّخ في 27 جويلية 2017 و المتضمّن تأهيل مؤسّسات التّعليم العالي لضمان التّكوين لنيل شهادات الليسانس و الماستر بعنوان السّنة الجامعية 2017-2018،
- وبناء على محضر اجتماع اللّجنة الوطنية للتأهيل بتاريخ 17 جويلية 2017.

يـقـرّر ما يأتي:

المادّة الأولى: تؤهل مؤسسات التعليم العالي لضمان التّكوين لنيل شهادات الليسانس و الماستر بعنوان السّنة الجامعية 2017- 2018، طبقا للملاحق المرقمة من 01 إلى 60 و المرفقة بهذا القرار.

المادّة 2: يسري مفعول هذا القرار ابتداءً من السّنة الجامعية 2017-2018.

المادّة 3: تلغى أحكام القرار رقم 835 المؤرخ في 27 جويلية 2017 والمذكور أعلاه.

المادة 4: يكلّف المدير العام للتّعليم والتّكوين العاليين ومدراء مؤسّسات التّعليم العالي كلّ فيما يخصه بتطبيق هذا القرار الذي سينشر في النشرة الرسمية للتعليم العالي والبحث العلمي.

حـرر بالـجـزائـر في: 03 جانفي 2021

وزير التعليم العالي والبحث العلمي

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

وزير التعليم العالي والبحث العلمي

أ.د عبد الباقي بن زيان

1

ملحق رقم 18 للقرار رقم 002 المؤرّخ في 03 جانفي 2021

المتضمّن تأهيل مؤسّسات التّعليم العالي لضمان التّكوين لنيل شهادات الليسانس و الماستر

بعنوان السّنة الجامعية 2017-2018 بجامعة باتنة 1

Annexe n°18 de l'arrêté n° 002 du 03 JAN. 2021

portant habilitation les établissements de l'enseignement supérieur à la formation en vue de l'obtention du diplôme de Licence et Master au titre de l'année universitaire 2017-2018 de l'Université de Batna 1

Domaine	Filière	Spécialité	Type (A/P)	Cycle de formation	Observation	الملاحظة	طور التكوين	طبيعة (أ/م)	التخصص	الشعبة	الميدان
Sciences de la Matière	Chimie	Chimie des matériaux	A	Mas	Habilitation	تأهيل	م	أ	كيمياء المواد	كيمياء	علوم المادة
		Chimie physique	A	Mas	Habilitation	تأهيل	م	أ	الكيمياء الفيزيائية		
Droit et Sciences Politiques	Droit	Droit de l'environnement et du développement durable	A	Mas	Harmonisation	موائمة	م	أ	قانون البيئة والتنمية المستدامة	حقوق	حقوق وعلوم سياسية
		Droit pénal et sciences criminelles	A	Mas	Harmonisation	موائمة	م	أ	القانون الجنائي و العلوم الجنائية		
		Droit administratif	A	Mas	Harmonisation	موائمة	م	أ	القانون الإداري		
		Droit des affaires	A	Mas	Harmonisation	موائمة	م	أ	قانون الأعمال		
		Droit immobilier	A	Mas	Harmonisation	موائمة	م	أ	القانون العقاري		
	Sciences Politiques	Relations internationales	A	Mas	Harmonisation	موائمة	م	أ	العلاقات الدولية	علوم سياسية	
		Organisation politique et administrative	A	Mas	Harmonisation	موائمة	م	أ	تنظيم سياسي وإداري		
Sciences Humaines et Sociales	Sciences Humaines - Histoire	Histoire de l'occident musulman au moyen âge	A	Mas	Harmonisation	موائمة	م	أ	تاريخ الغرب الإسلامي في العصر الوسيط	علوم إنسانية- تاريخ	علوم إنسانية و اجتماعية
		Histoire contemporaine du monde arabe	A	Mas	Harmonisation	موائمة	م	أ	تاريخ الوطن العربي المعاصر		